الأمم المتحدة
E/CN.5/2010/NGO/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 November 2009
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والأربعون

٣-١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: الإدماج الاجتماعي

بيان مقدَّم من مؤتمر القيادة الدومينيكية وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، وهما منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.5/2010/1.

231209 231209 09-62381 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيان

الحاجة إلى إدماج الأشخاص المتنقلين حيثما كانوا

١ - حسب التقديرات، يوجد حوالي ٢٠٠ مليون مهاجر وافد من الخارج، و ١٦ مليون لاجئ وملتمس للجوء، و ٢٦ مليون مشرد داخلياً يشكِّلون بعض المجموعات التي انتقلت بحثا عن فرص عمل أو لأسباب أمنية أو نتيجة للفقر أو النزاعات أو تغير المناخ. ويكاد لا يوجد أي بلد يسلَم من الهجرة البشرية. ويترك المهاجرون وراءهم حياة على الهامش في بلدانهم الأصلية لتحسين معيشتهم عبر إدماج أنفسهم في مجتمع جديد في بلد المقصد، الذي يستفيد في أغلب الأحيان من إسهامات المهاجرين. ولكن المهاجرين كثيرا ما يشعرون بخيبة الأمل عندما يتعرضون للتهميش من جديد.

٢ - وقد تكون الهجرة منبعا فياضا للتقاسم الثقافي، ومصدرا للتنمية في البلدان الأصلية (بفضل التحويلات المالية)، ومنبعا من العمالة والتبادل الثقافي في البلدان المستقبِلة التي تنتشر فيها ظاهرة شيوخة السكان. وتعود جهود إدماج في المجتمعات المحلية التي يعيشون ويعملون فيها بالفائدة على الجميع.

٣ - إلا أنه عندما تجرِّم تشريعات، لا تعكس الاحتياجات الراهنة من العمالة، المهاجرين الوافدين من الخارج ينتج عن ذلك تنامي كره الأجانب. وتؤدي مشاعر كره الأجانب لدى المجتمعات المحلية في البلدان المضيفة إلى اغتراب الوافدين الجدد. ويمارس تزايد عدد النازحين المتنقلين في الداخل ضغطا على المناطق الحضرية. ونظرا لصعوبة استيعاب عدد كبير من الأشخاص في مراكز المدن ذات الكثافة السكانية العالية، يعاني هؤلاء الوافدون الجدد من الاغتراب والتمييز.

٤ - والمسائل الشاملة مثل المسائل الجنسانية والمتعلقة بالجريمة المنظمة وتغير المناخ والأزمات المالية وأزمات الغذاء والطاقة تبرهن على أنه لا يمكن الاستمرار في تجاهل مشكلة الهجرة، لأن من شأن ذلك وضع المجتمعات في مواجهة خطر كبير والانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان. وفعلا، فإن كلاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخاصة المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ منه، وكذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، يضعان الهجرة في سياق حقوق الإنسان. فاحترام حقوق المهاجرين يمكِّنهم من الإسهام بحريّة في المجتمعات المحلية التي هم جزء منها.

الأسباب الهيكلية للهجرة

٥ - يعني قرار الهجرة ضمنيا، في جميع الحالات تقريبا، عجز مجتمع أو حكومة ما عن تلبية احتياجات الشعب؛ والهجرة في أغلب الأحيان لا تكون نابعة عن قرار اتُّخذ بحُرّية إطلاقا. فالهجرة تحدث عندما يشعر الناس بأنهم مجبرون على الهرب من مشكلة ما مثل نزاع مسلح أو إبادة جماعية أو جرائم مرتكبة ضد الإنسانية/انتهاكات حقوق الإنسان أو نتيجة لعجز المرء عن توفير الطعام لأسرته بسبب ارتفاع أسعار الأغذية أو نقصها أو الكوارث الزراعية الناجمة عن تغير المناخ أو نتيجة للعجز عن توفير المتطلبات الصحية وأسباب رفاه الأسرة. وبإيجاز، فإن المسألة تتعلق بعجز المجتمع/الحكومة عن تحمل مسؤولية توفير بيئة مواتية وشاملة لأعداد كبيرة من أفرادها.

٦ - والفقر هو السبب الرئيسي للهجرة في العالم. وبما أن الأزمة المالية العالمية تسببت في الوقوع مجددا في براثن فقر أشد، فمن المتوقَّع أن يتسع نطاق أنماط الهجرة في العالم.

٧ - وتؤدي العديد من العوامل الأخرى إلى دفع الأشخاص إلى ترك ديارهم. فاللاجئون البيئيون يهربون من الكوارث الناتجة عن تغير المناخ. ويجري استقدام بعض المهاجرين للقيام بأعمال في بلدان أخرى، إما لأن عمال البلد المضيف لا يرغبون في القيام بها أو لأن البنية الديمغرافية للبلد المضيف (مثلا شيخوخة السكان أو تدني معدلات الخصوبة) تتطلب تدفقات من العمال.

٨ - وفي جميع الحالات، سواء تنقل المهاجرون داخل حدود بلادهم أو على الصعيد الدولي، فإنهم كثيرا ما يواجهون أشكالا قصوى من الاستبعاد الاجتماعي والتهميش. وتُحرم مجموعات كبيرة من الأشخاص بصورة منهجية من الحقوق والفرص والموارد (في مجالات التعليم والسكن والعمل والرعاية الصحية والمشاركة الديمقراطية) التي عادة ما تكون متاحة لأفراد المجتمع والتي هي عنصر رئيسي لتحقيق الإدماج الاجتماعي.

الإدماج الاجتماعي

٩ - تعهد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بضمان الكرامة والعدل لكل كائن بشري. وتُعتبر المشاركة التامة للأشخاص في حياة مجتمعاتهم المحلية، أينما عاشوا ومهما كان نوع المجتمع الذي يعيشون فيه، من حقوقهم الأساسية. ومع أن واقع الهجرة يجعل ذلك صعب المنال إلى أبعد الحدود فهذا الحق يظل هاما وممكنا. والمشاركة تعني أنه يجب الاستماع والإصغاء إلى أصوات المهاجرين الذين يعانون، في أغلب الأحيان، من الاستبعاد، ويجب أن لا تُلزمهم ''الحدود'' الصمت.

١٠ - ومشاركة جميع فئات المجتمع، بما في ذلك المهاجرون، في التخطيط للبرامج والسياسات وفي تنفيذها وتقييمها عنصر حيوي لأي عملية متكاملة تهدف لتحقيق الإدماج الاجتماعي. والحرمان من هذا المستوى من المشاركة يعني أن يصبح المرء بحق ''نكرة'' وتائها في المجتمع. ونتيجة لذلك، يُحرم المجتمع من الإسهامات القيّمة التي يمكن أن تقدمها الجماعات الجديدة من الأشخاص لعملية تطوره الجارية.

١١ - ولذلك تقع على عاتق البلد المُضيف مسؤولية إزالة الحواجز مثل الفوارق الثقافية والعنصرية وتلبية الحاجة إلى تعلم اللغة والمسائل التعليمية الأخرى، ليس لكي يَعِي المهاجرون الجدد بحقوق الإنسان الخاصة بهم ويؤكدونها فحسب بل لكي يساهموا في مجتمعاتهم الجديدة أيضا. ومن الجلي أن حماية حقوق المهاجرين ستعزز المكاسب الإنمائية التي يمكن جنيها من الهجرة. وكما قالت ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سابقا، ''يساهم احترام حقوق الإنسان في الواقع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المرسلة والمستقبلة. والمهاجرون الذين تتاح أمامهم فرص الحصول على عمل لائق وقانوني يساهمون في التنمية أكثر من أولئك الذي يتعرضون للاستغلال[١]''.

١٢ - وهناك عنصران من بين العناصر الأكثر أهمية في تمكين المهاجرين من انتشال أنفسهم من دائرة الفقر والدفع بتحقيق الأهداف الإنمائية العامة لأي بلد ما، سواء كان بلدا مرسلا أو مستقبلا، هما العمل اللائق والتعليم الأساسي. ومن شأن الاستثمار جديًّا في هذين العنصرين الحد من الظروف التي تجبر الأشخاص على الهجرة وتعزيز إسهامهم في أي مجتمع يجدون أنفسهم فيه.

١٣ - وكثيرا ما ينهض الأفراد والمنظمات غير حكومية لمساعدة المهاجرين على تلبية احتياجاتهم الكثيرة. ومن بين السُبل العملية لتعزيز إدماجهم بشكل أكبر في مجتمعاتهم المضيفة رعاية اجتماعات مشتركة بين الوكالات قد تُعقَد مرة كل ثلاثة أشهر. وسيتيح ذلك فرصة أمام جميع المنظمات التي تقدّم خدمات للمقيمين في منطقة معينة للقاء لتبادل المعلومات؛ وللتخطيط لتجمعات شعبية لتحقيق رفاه المجتمع بأسره، أي الوافدون الجدد والمقيمون منذ فترات طويلة؛ ولتحليل احتياجات المجتمع مع المقيمين بما يؤدي إلى تقوية الشعور بالمشاركة والتعاون من أجل تحقيق المصلحة العامة.

---

(١) انظر International Migration and Human Rights, Global Migration Group, October 2008, p. 80, available at www. Globalmigrationgroup.org.

توصيات للحكومات

- بما أن الفقر من الأسباب الرئيسية للهجرة، يجب على الحكومات التصدي للأسباب الهيكلية للهجرة عبر القضاء على السياسات التجارية والاقتصادية التمييزية وعلى الإعانات الزراعية وشروط الدين المرهقة. فلهذه العوامل تأثير عكسي على المساعي الهادفة للحد من الفقر ولتحقيق التنمية المستدامة وهي تقوّض الاستقرار الاقتصادي وتؤدي بذلك إلى تفاقم الهجرة إلى الخارج. والوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيخفف ذلك من دواعي الهجرة.

- ولتتحمل الحكومات مسؤولياتها المتعلقة بكفالة حماية حقوق المهاجرين، ينبغي لها القيام برصد تدابير وممارسات الإدارات المسؤولة عن الهجرة وإنفاذ القانون ووكالات الرعاية الاجتماعية استنادا إلى معايير قانون حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. ومن شأن مواصلة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن مسألة وثائق العمل الحد من تجريم المهاجرين وتنامي تيار كره الأجانب.

- وبهدف تشجيع برنامج توفير العمل اللائق، على الحكومات أيضا توفير سبل التحقق من تمكين المهاجرين من ظروف عمل ومعيشة وساعات عمل منصفة وكفالة تزويدهم بتدابير السلامة بما في ذلك التعويض عن الإصابات وتقاضي أجور عادلة. وبذلك يصبح للمهاجرين حرية المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع المحلي وذلك تحقيقا للمصلحة العامة.

- ويجب على الحكومات أن تكفل تخصيص الاعتمادات اللازمة في الميزانية لمساعدة إدارات التعليم والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على وضع أو تعزيز برامج موجودة من قبل للقيام بما يلي:

  - تعليم أطفال المهاجرين لغة البلد المضيف في المدارس

  - توفير برامج تعليم لغة للكبار، رجالا ونساء، من أجل تحقيق التواصل الاجتماعي وكذلك من أجل متطلبات مكان العمل

  - توفير برامج مشتركة بين الثقافات لتعزيز التقدير المتبادل لثراء عادات وتقاليد الآخر بين كل من الوافدين الجدد والمقيمين المحليين.

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجماعة السيدة

العذراء الخيرية التابعة للراعي الصالح، وجماعات رعايا القديس يوسف، والرابطة الدولية للفرانسيسكيين، والرابطة الدولية لعيد التجلي لراهبات تجلي العذراء المباركة، والشراكة من أجل تحقيق العدالة العالمية، ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، ورابطة راهبات مدارس نوتردام، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وراهبات اتحاد المؤسسات الخيرية، ومنظمة يونانيما إنترناشيونال.